مرسوم يتعلق بنقل البضائع عبر الطرق لحساب الغير أو للحساب الخاص

صيغة محينة بتاريخ 19 سبتمبر 2013

مرسوم رقم 2.03.169 صادر في 22 من محرم 1424

(26 مارس 2003) يتعلق بنقل البضائع عبر الطرق

لحساب الغير أو للحساب الخاص

كما تم تعديله ب:

- المرسوم رقم 2.13.17 الصادر في 11 من شوال 1434 (19 أغسطس 2013)،
الجريدة الرسمية عدد 6188 بتاريخ 12 ذي القعدة 1434 (19 سبتمبر 2013)، ص
6137.

مرسوم رقم 2.03.169 صادر في 22 من محرم 1424 (26 مارس 2003) يتعلق بنقل البضائع عبر الطرق لحساب الغير أو للحساب الخاص¹

الوزير الأول،

بناء على الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) في شأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 16.99 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.23 بتاريخ 9 ذي القعدة 1420 (15 فبراير 2000)؛

وبإقتراح من وزير التجهيز والنقل؛

وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد في 21 من محرم 1424 (25 مارس 2003)،

رسم ما يلي:

الباب الأول: التقييد في السجل الخاص بناقل البضائع الحساب الغير أو في السجل الخاص بالوكيل بالعمولة في نقل البضائع أو في السجل الخاص بمؤجر سيارات نقل البضائع بسائق أو بدون سائق

المادة 21²

تطبيقا لأحكام الفصل 11 (د) من الظهير الشريف رقم 1.63.260 المشار إليه أعلاه، تحدث لدى الوزارة المكلفة بالنقل السجلات التالية:

- السجل الخاص بناقل البضائع لحساب الغير على الصعيد الدولي؛
- السجل الخاص بناقل البضائع لحساب الغير على الصعيد الوطني؛

1- الجريدة الرسمية عدد 5094 بتاريخ 23 محرم 1424 (27 مارس 2003)، ص 1026.

2- تم نسخ وتعويض مقتضيات المادة 1 بمقتضى المادة الأولى من المرسوم رقم 2.13.17 الصادر في 11 من شوال 1434 (19 أغسطس 2013)، الجريدة الرسمية عدد 6188 بتاريخ 12 ذي القعدة 1434 (19 سبتمبر 2013)، ص 6137.

- السجل الخاص بناقل البضائع لحساب الغير على صعيد مناطق النقل؛
 - السجل الخاص بالوكيل بالعمولة في نقل البضائع على الصعيد الوطني والدولي؛
 - السجل الخاص بمؤجر سيارات نقل البضائع بسائق أو بدون سائق.
- يحدد في ثمانية عشر (18) طنا كحد أقصى الوزن الإجمالي المأذون به لمركبات نقل البضائع المسموح باستعمالها في نقل البضائع لحساب الغير على صعيد مناطق النقل.
- ولا يمكن للناقل أن يستعمل في هذا النقل أكثر من ثلاث مركبات لنقل البضائع.
- تحدد مناطق النقل في الملحق المرفق بهذا المرسوم. ويمكن تغييرها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل، بعد استطلاع رأي اللجنة الاستشارية المشار إليها في المادة 14 مكرر بعده.

المادة 32

يودع طلب التقييد في أحد السجلات المشار إليها في المادة 1 أعلاه لدى المصلحة الجهوية أو الإقليمية للوزارة المكلفة بالنقل والتي يتواجد بنفوذها الترابي مقر صاحب الطلب. وتحدد لائحة الوثائق المرفقة بالطلب بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

المادة 43

- 3 - تم نسخ وتعويض مقتضيات المادة 2 بمقتضى المادة الأولى من المرسوم رقم 2.13.17 السالف الذكر.
 - 4 - تم نسخ وتعويض مقتضيات المادة 3 بمقتضى المادة الأولى من المرسوم رقم 2.13.17 السالف الذكر.
- تمت الإشارة في المادة الرابعة من المرسوم رقم 2.13.17 السالف الذكر على أنه:
- " يجب على الناقلين لحساب الغير والمؤجرين والوكلاء بالعمولة، المقيدين في السجل الخاص بكل مهنة قبل تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ، تسوية وضعيتهم فيما يتعلق بالأهلية المهنية والقدرة المالية، داخل أجل سنتين من التاريخ المذكور.
- غير أنه:
- تمنح شهادة الأهلية المهنية المنصوص عليها في المادة 3 أعلاه بشكل تلقائي للمسؤولين القانونيين عن مقاولات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير أو مقاولات الوكالة في العمولة أو مقاولات إيجار مركبات نقل البضائع والمقيدة في السجل الخاص بالمهنة والذين تقدموا بطلب بذلك داخل الأجل المذكور أعلاه مصحوبا بالإثباتات الضرورية تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل؛
 - يتم تعويض شهادة التقييد في السجل الخاص بالمهنة؛
 - بشهادة التقييد في السجل الخاص بناقل البضائع لحساب الغير على الصعيد الدولي، بالنسبة للناقلين الذين يثبتون مزاولتهم الفعلية لنشاط النقل الدولي خلال السنة التي تسبق تاريخ دخول هذا المرسوم حيز التنفيذ والذين تقدموا بطلب بذلك داخل الأجل المذكور أعلاه مصحوبا بالإثباتات الضرورية تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل؛
 - بشهادة التقييد في السجل الخاص بناقل البضائع لحساب الغير على الصعيد الوطني؛ بالنسبة للناقلين الآخرين الذين تقدموا بطلب بذلك داخل الأجل المذكور أعلاه مصحوبا بالإثباتات الضرورية تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

يعتبر شرط الشرف غير مستوف عندما يتعرض المسؤول القانوني عن المقولة لإدانة ترتب عنها الحرمان من مزاولة مهنة تجارية أو صناعية أو لإدانة ترتبت عنها التصفية القضائية أو لإدانة بمقرر قضائي حائز لقوة الشيء المقضي به من أجل جنائية تتعلق بالمخدرات أو التهريب أو الهجرة السرية.

يجب أن تكون الإدانة صادرة عن محكمة مغربية أو محكمة أجنبية.

يتوجب على المسؤول القانوني عن المقولة لإثبات شرط الأهلية المهنية:

- إما أن يثبت توفره على إحدى الدبلومات تحدد لائحتها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل؛

- أو أن يثبت توفره على إحدى التكوينات تحدد لائحتها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل؛

- أو أن يجتاز بنجاح امتحانا للأهلية المهنية تحدد إجراءات تنظيمه ومحتواه بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

تسلم المصلحة الجهوية أو الإقليمية للوزارة المكلفة بالنقل للشخص المستوفي لشرط الأهلية المهنية شهادة يشار إليها بـ "شهادة الأهلية المهنية". تحدد شروط وإجراءات تسليم هذه الشهادة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

يعتبر شرط القدرة المالية مستوفا:

- بالنسبة لناقل البضائع لحساب الغير على الصعيد الدولي وناقل البضائع لحساب الغير على الصعيد الوطني ومؤجر سيارات نقل البضائع بسائق أو بدون سائق، عندما يتوفر هذا الناقل أو المؤجر على رأس مال خاص يحدد مبلغه بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل حسب طبيعة نشاط النقل أو الإيجار وكذا أهمية حظيرة مركبات نقل البضائع ذات محرك؛

● بشهادة التقييد في السجل الخاص بالوكيل بالعمولة في نقل البضائع على الصعيد الوطني والدولي، بالنسبة للوكلاء بالعمولة الذين تقدموا بطلب بذلك داخل الأجل المذكور أعلاه مصحوبا بالإثباتات الضرورية تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

- بالنسبة للوكيل بالعمولة في نقل البضائع على الصعيد الوطني والدولي، عندما يتوفر هذا الوكيل على رأس مال خاص يحدد مبلغه بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل ويبرم لدى شركات التأمين المقبولة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية عقد تأمين لتغطية مسؤوليته المدنية عن نشاط الوكالة بالعمولة.

لا تشترط القدرة المالية للتقييد في السجل الخاص بناقل البضائع لحساب الغير على صعيد مناطق النقل.

المادة 4

يجب على المقولة المقيدة في السجل الخاص بالمهنة أن تشعر المصلحة الجهوية أو الإقليمية السالفة الذكر المقيدة بها بكل تغيير من شأنه أن يؤثر على وضعيتها بالنسبة لهذا التقييد، وذلك في أجل لا يتعدى شهرا واحدا ابتداء من تاريخ حدوث هذا التغيير.

المادة 5

في الحالة التي لم تعد فيها المقولة تستوفي أحد الشروط التي أدت إلى التقييد في السجل الخاص بالمهنة، تقوم المصلحة الجهوية أو الإقليمية السالفة الذكر المقيدة بها المقولة المعنية بإشعار هذه الأخيرة بضرورة تسوية وضعيتها داخل أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ تبليغ هذا الإشعار.

بعد انصرام هذا الأجل وإذا لم تسو المقولة وضعيتها، تقوم المصلحة الجهوية أو الإقليمية السالفة الذكر بشطب تقييد هذه المقولة من السجل الخاص بالمهنة، وذلك تطبيقا للفقرة الثانية من الفصل 11 من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر.

يمكن تقديم طعن ضد هذا القرار لدى الوزير المكلف بالنقل.

الباب الثاني شهادات ووثائق نقل البضائع لحساب الغير

المادة 6

تطبيقاً لأحكام البند (د) من الفصل 11 من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر تسلم المصلحة الجهوية أو الإقليمية السالفة الذكر شهادة التقييد في السجل الخاص بكل مهنة بصفة ذاتية واسمية للشخص الطبيعي أو المعنوي المعني بالأمر.

ويحدد نموذج هذه الشهادة بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

المادة 57

لتسجيل مركبة ذات محرك لنقل البضائع، مقطورة أو نصف المقطورة، تسلم المصلحة الجهوية أو الإقليمية السالفة الذكر للناقل أو المؤجر المقيد في السجل الخاص بالمهنة نسخة من شهادة التقييد في السجل الخاص بالمهنة تحمل عبارة «خاص بالتسجيل».

المادة 68

تسلم المصلحة الجهوية أو الإقليمية السالفة الذكر بالنسبة لكل مركبة ذات محرك لنقل البضائع، مقطورة ونصف المقطورة، بطاقة الترخيص المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل 24 مكرر من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر.

تسلم المصلحة الجهوية أو الإقليمية السالفة الذكر للناقل أو للمؤجر المقيد في السجل الخاص بالمهنة عدداً من رخص الاستغلال يطابق عدد المركبات ذات محرك التي تسمح قدرته المالية باستعمالها في نفس الوقت.

يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل نموذجي بطاقة الترخيص ورخصة الاستغلال وكذا إجراءات تسليمهما ومدة صلاحيتهما.

المادة 9

يتم إيداع التصريح الذي يتضمن بيان استخدام أو سحب كل سيارة لنقل البضائع، المنصوص عليه في الفصل 11 المكرر من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر، من طرف الناقل لدى المصلحة الجهوية أو الإقليمية المقيد بها.

يحدد شكل التصريح المذكور بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

- 5 - تم نسخ وتعويض مقتضيات المادة 7 بمقتضى المادة الأولى من المرسوم رقم 2.13.17 السالف الذكر.
6 - تم نسخ وتعويض مقتضيات المادة 8 بمقتضى المادة الأولى من المرسوم رقم 2.13.17 السالف الذكر.

المادة 10

تطبيقاً لأحكام البند (5) من الفصل 1 من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر، يجب أن يوجد على متن كل سيارة نقل لبضائع لحساب الغير إذا كانت محملة وكيفما كان مسارها بيان لشحن المتعلق بعملية النقل المنجزة.

يحدد بقرار السلطة الحكومية المكلفة بالنقل شكل بيان الشحن وكيفية تسليمه واستعماله.

المادة 11⁷

تطبيقاً لأحكام البند ب) من الفصل 11 المكرر ثلاثة عشرة مرة من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر، وبالإضافة إلى الوثائق المنصوص عليها في التشريع المتعلق بالسير والجولان أو الواردة في تشريعات خاصة، يجب أن تكون على متن كل سيارة لنقل البضائع لحساب الغير والتي يزيد مجموع وزنها المأذون به محملة عن 3.500 كيلو غرام، الوثائق التالية:

- رخصة الاستغلال المشار إليها في المادة 7 أعلاه بالنسبة للناقل؛
- رخصة الاستغلال المشار إليها في المادة 7 أعلاه بالنسبة للمؤجر إذا تعلق الأمر بمركبة ذات محرك مؤجرة؛
- بطاقة الترخيص المشار إليها في المادة 8 أعلاه المتعلقة بسيارة نقل البضائع وعند الاقتضاء بالمقطورة أو نصف المقطورة؛
- بيان الشحن المشار إليه في المادة 10 أعلاه.

المادة 12

تطبيقاً لأحكام البند أ) من الفصل 11 المكرر ثلاثة عشرة مرة من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر، يحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل نموذج العلامات المميزة التي يجب أن تجهز بها سيارات نقل البضائع.

7- تم تغيير وتتميم مقتضيات المادة 11 بمقتضى المادة الثانية من المرسوم رقم 2.13.17 السالف الذكر.

الباب الثالث: نقل البضائع للحساب الخاص

المادة 13

يسلم دفتر السير الذي يجب أن يتوفر عليه الشخص الطبيعي أو المعنوي المنصوص عليه في الفقرة الأولى من الفصل 11 المكرر سبع مرات من الظهير الشريف رقم 260.1.63 السالف الذكر، من طرف المصلحة الجهوية أو الإقليمية التابعة للنفوذ الترابي الذي يتواجد به موطن هذا الشخص.

يحدد شكل وكيفيات تسليم دفتر السير بقرار السلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

المادة 14⁸

تطبيقا لأحكام البند ب) من الفصل 11 المكرر ثلاثة عشرة مرة من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر، بالإضافة إلى الوثائق المنصوص عليها في التشريع المتعلق بالسير والجولان أو الواردة في تشريعات خاصة، يجب أن تكون على متن كل سيارة لنقل البضائع للحساب الخاص والتي يزيد مجموع وزنها المأذون به محملة عن 3.500 كيلو غرام، الوثائق التالية:

- دفتر السير المشار إليه في الفصل 13 أعلاه؛
- ورقة المعلومات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من الفصل الثالث من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر الذي يحدد شكلها وإجراءات استعمالها بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل.

الباب الثالث مكرر: اللجنة الاستشارية⁹

المادة 14 المكررة

تحدث لدى السلطة الحكومية المكلفة بالنقل لجنة استشارية يعهد إليها إبداء الرأي في القضايا التي تهم قطاع النقل الطرقي للبضائع، ولا سيما تغيير لائحة الدبلومات أو التكوينات وإجراءات تنظيم امتحان الأهلية المهنية ومحتواه.

تتكون اللجنة تحت رئاسة الوزير المكلف بالنقل أو ممثله من:

- مدير النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية التابع للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل، أو ممثله؛

8 - تم تغيير وتتميم مقتضيات المادة 14 بمقتضى المادة الثانية من المرسوم رقم 2.13.17 السالف الذكر.

9 - تم تتميم مقتضيات المرسوم بالباب الثالث المكرر بمقتضى المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.13.17 السالف الذكر.

- ممثل عن الوزارة المكلفة بالتكوين المهني؛
- ممثلين اثنين عن المؤسسات المهنية الأكثر تمثيلية لقطاع نقل البضائع لحساب الغير، يعينان بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- تقوم مديريةية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية بمهام سكرتارية اللجنة الاستشارية.

الباب الرابع: أحكام مختلفة

المادة 15

يجب أن تكون عملية نقل البضائع عبر الطرق مؤمنة ببوليصات التأمين عن السيارة وعن الأشخاص المكلفين بالقيادة المفروضة بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 16

تطبيقا لأحكام الفصل 11 المكرر مرتين من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر، تحدد في اثني عشر شهرا مدة الفترة الانتقالية التي يستفيد منها الأشخاص الذين يقومون، قبل تاريخ دخول القانون رقم 16.99 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر حيز التنفيذ، بنقل البضائع لحساب الغير بواسطة سيارة أو عدة سيارات يتراوح مجموع وزنها المأذون به محملة ما بين 3.500 و 8.000 كيلو غرام، وذلك لتقييد أنفسهم في السجل الخاص بناقل البضائع لحساب الغير دون حاجة إلى إثبات توفرهم على شروط القدرة المالية والأهلية المهنية والشرف .

المادة 17

تحدد بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالنقل كفايات التقييد في السجل الخاص بناقل البضائع لحساب الغير بالنسبة للأشخاص المتوفرين على رخصة الاعتماد في النقل العمومي للبضائع المشار إليهم في الفقرة الثانية من المادة 6 من القانون رقم 16.99 السالف الذكر وكذا بالنسبة للأشخاص المشار إليهم في الفصل 11 مكرر مرتين من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر.

المادة 18

تطبيقا لأحكام الفصل 11 المكرر ست مرات من الظهير الشريف رقم 1.63.260 السالف الذكر، تحرر السلطة الحكومية المكلفة بالنقل بقرارات:

- العقود النموذجية المتعلقة بنقل البضائع لحساب الغير بواسطة سيارات نقل البضائع؛
- العقود النموذجية المتعلقة بإيجار سيارات نقل البضائع بسائق أو بدون سائق.

المادة 19

فيما يخص نقل البضائع، تنسخ الأحكام التي يتضمنها:

- المرسوم رقم 2.63.364 الصادر في 17 من رجب 1383 (4 ديسمبر 1963) بقبول مقالولي المصالح العمومية للنقل بواسطة السيارات وبالترخيص للسيارات المخصصة بهذا النقل كما تم تغييره وتتميمه؛

- الجزء الثالث من المرسوم رقم 2.63.363 الصادر في 17 من رجب 1383 (4 ديسمبر 1963) المتعلق بالتنسيق بين النقل السككي والطرفي.

إن الإحالات إلى المرسومين المذكورين المتضمنة في النصوص التنظيمية تطبق بحكم القانون على الأحكام المطابقة لها في هذا المرسوم.

المادة 20

- يسند إلى وزير التجهيز والنقل تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية.
- وحرر بالرباط في 22 من محرم 1424 (26 مارس 2003).
- الإمضاء: إدريس جطو.

وقعه بالعطف:

وزير التجهيز والنقل،

الإمضاء: كريم غلاب.